تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو (6)

ظل صدام حسين المتحدر من اصول قروية يحكم العراق كشيخ عشيرة
كان الرئيس العراقي مقتنعا بـ«القوة الداخلية» لشعبه ودعم الشارع العربي لموقفه

د. هانز كريستوف فون سبونيك*

يحكي هذا الكتاب الصادرة ترجمته حديثا عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عن قصة الحصار الطويل الذي فرض على العراق قبل الغزو، وهي الفترة التي انتقل فيها العراق من مجتمع ثري، مجهز ببنية تحتية حديثة الى بلد مؤلف من شعب فقير ومحروم. ويتحدث الكاتب عن الثمن الباهظ لنظام العقوبات الشاملة، وعجز البرنامج الانساني بتعقيداته الروتينية والبيروقراطية وقيود الميزانية، وتصميم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن على عدم السماح للعراق باستعادة مقدرات سيادته – عن تحسين وضع المواطنين العاديين.

حقوق الإنسان في العراق

في اذار (مارس) 2000 طلبت موعدا من وزير الخارجية العراقي محمد الصحاف. كانت هناك لائحة طويلة من المسائل التي اريد بحثها معه. ففي ذلك الوقت كان برنامج النفط مقابل الغذاء، بصرف النظر عن عدم كفايته، يمتلك موارد اكثر من ذي قبل بسبب ارتفاع اسعار النفط. ونتيجة لذلك، كان يجب تسريع تطبيق البرنامج الانساني للاستفادة بشكل افضل من هذه الاموال الاضافية وفي الوقت المناسب. بالاضافة الى ذلك، بدت ملامح التعب الدولي من العقوبات، الامر الذي اعطى الحكومة العراقية املا كاذبا بأن نهاية العقوبات اصبحت منظورة.

اردت ان ابحث ذلك واشجع الحكومة العراقية على التعاون بصورة اكبر مع الامم المتحدة. فذلك ليس الوقت المناسب لكي تبدي السلطات العراقية العناد. مع ذلك واجهنا صعوبات في الحصول على اذونات الدخول المطلوبة لموظفي الامم المتحدة الجدد، ولا سيما اولئك المعينين في كردستان العراقي. كما واجهنا مشاكل في تسلم اذن اخراج المركبات المستوردة والمعدات والمؤن التي تحتاج اليها الامم المتحدة في عملياتها في العراق. فقد علقت الامم المتحدة في دوامة السياسة العراقية المتعارضة التي تتشدد في كل الجوانب.

كان المؤيدون يؤمنون بشدة بصحة مواقفهم ويدافعون عنها مهما بلغت التكاليف. وكان الشعب العراقي يدفع بطبيعة الحال فاتورة استعصاء الموقف. لم يكن من السهل البحث مع وزير عراقي في ادخال تغييرات على البرنامج الانساني في ظل تراجع حزم العقوبات الدولية.

تلقيت مساء 25 اذار (مارس) وكان يوم سبت لكنه يوم عمل في العراق، مكالمة من السفير خلدون الراوي، مدير المراسم في وزارة الخارجية تؤكد موعدي مع وزير الخارجية الصحاف الساعة الثامنة والربع من صباح اليوم التالي. فسألت «هل تعني حقا الثامنة والربع؟» «اجل» اجابني. وقد صدمني ذلك لان الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين نادرا ما تبدأ قبل العاشرة صباحا على الاقل. اتصلت بسائقي ابو ليث في منزله لاخطاره بهذا الموعد المبكر. كان متأكدا من انني اسأت الفهم. في الصباح التالي وصلنا في الموعد المحدد الى وزارة الخارجية، وكان وصولنا متوقعا بالفعل.

اقلني مصعد خاص مخصص للوزير عادة الى غرفة استقباله في الطبقة الرابعة من مبنى الوزارة. انتظرت برهة في غرفة يغطيها السجاد بأكملها وتزينها، بالطبع، صورة كبيرة للرئيس صدام حسين وازهار وخزف تصور ثقافة بلاد ما بين النهرين. لم يمض وقت طويل حتى ظهر الصحاف ببزته الخضراء، من باب يربط غرفة الاستقبال بمكتبه الخاص. لكن كان هناك اختلاف في الجو هذه المرة. بدا الصحاف متوترا الى حد ما ولم يبد مستعدا لنوع الحوار الذي كنت اتوقعه. شربنا فنجان الشاي الالزامي وتبادلنا بعض المجاملات، ثم ثبت الوزير الصحاف عينيه علي وقال ان الرئيس صدام حسين يريد مقابلتي.

فهمت الآن لماذا طلب مني المجيء الى الوزارة في الساعة المبكرة. هل سيستقبلني حقا الرجل الذي ترافقني صورته كل يوم في بغداد، اينما كنت، لكنه لا يُرى شخصيا. هذا الرجل يهيمن على الحوار بين الدبلوماسيين في بغداد. ويمكن قراءة نصيحته الى الامة في كل طبعة من الصحف المحلية. وهو يحكم العراق منذ ازاحة الرئيس احمد حسن البكر كرئيس لمجلس قيادة الثورة في 15 تموز (يوليو) 1979. وهو لم يلتق السفراء الاجانب ولم يستقبل مسؤولا في الامم المتحدة منذ عقد من الزمن، باستثناء الامين العام للامم المتحدة في شباط (فبراير) 1998. وربما كان هذا الرجل اكثر الحكام الديكتاتوريين الذين شهدهم العالم رهبة منذ وقت طويل.

مع الصحاف

لم يكن هناك وقت للتفكير. بدا كل شيء مرتبا لهذه الزيارة. وقبل ان اتمكن تماما من فهم ما يجري، وجدتني اتبع الوزير الصحاف الى مخرج جانبي لوزارة الخارجية. وهناك كان بانتظارنا سيارة ليموزين داكنة السواد. تقدمت السيارة الى وجهة غير معروفة، من ناحيتي على الاقل. لم يتسن لي المجال ان اخطر ابو ليث الذي ينتظرني عند المدخل الرئيسي لوزارة الخارجية بأن بوسعه تناول المزيد من الشاي مع اصدقائه في الوزارة.

تجاهلت السيارة اشارات المرور وكانت تلقى التحية من رجال الشرطة المذعنين الذين يبدو انهم تعرفوا الى لوحة السيارة، وقادتنا الى مبنى الزقورة. وقد سمي نسبة الى المنشآت الشبيهة بالابراج التي كانت بمثابة معابد مهمة قبل نحو 4000 عام، كما في أور مسقط رأس النبي ابراهيم.

فتشت السيارة عند البوابة من قبل حرس مسلحين وافراد في المخابرات بلباس مدني غير عابئين بوزير الخارجية. انضم الي مسؤولان عراقيان، احدهما مسؤول في المراسم الرئاسية والآخر من الحرس الأمنيين. من الواضح اننا لم نصل الى مقصدنا. انطلقنا في قافلة بسرعة مقلقة، بالنسبة لي على الاقل، في بغداد ثم الى ضواحيها. لم يكن لدي فكرة عن الوجهة التي نقصدها ولم اشأ السؤال. بل كان لدي بضع لحظات فقط للاستعداد لاغرب اجتماع اجريه اثناء اقامتي في العراق. وبعد نحو 20 دقيقة، دقائق مقلقة في بعض الاحيان، ولا سيما عند اجتياز التقاطعات، تباطأت السيارتان فجأة عند بوابة كبيرة ومتواضعة. قام حارسان عسكريان بفتحها من الداخل. ومن الواضح انهما اخطرا بقدومنا بحيث انهما لم ينظرا الى من بداخل السيارتين.

تقدمت السيارتان ببطء عبر ممر محفوف بمكعبات اسمنتية ترتفع اربعة او خمسة امتار واشجار السنط. كان طريقا طويلا شبيها بنفق بدون سقف. وبعد كيلومتر او نحو ذلك انتهى الى ساحة واسعة. ومن هناك روفقت الى غرفة صغيرة حيث استقبلني ضابط متجهم وطلب مني الجلوس. وتبين انه الفريق عبد الحميد حمود التكريتي، السكرتير الخاص للرئيس صدام حسين. وقد خصصت غرفة اخرى للوزير الصحاف.

لا اذكر كم مضى من الوقت قبل ان ينهض الفريق حمود فجأة قائلا: «الرئيس العراقي مستعد لاستقبالك». حتى تلك اللحظة كنت انا والفريق نبحث في معركة الفاو الشرسة التي خاضتها القوات العراقية والايرانية في الطرف الجنوبي لشط العرب في سنة 1988. سقط العديد من القتلى من الجانبين في هذه الموقعة، لكن العراق تمكن من استعادة المنطقة.

عندما خرجت من المكتب الى الممر، وجدتني في مواجهة شخص طويل يرتدي ملابس غربية انيقة. كان الرجل الذي شاهدت صورته آلاف المرات. كان صدام حسين. مد يده ونظر الي بعينين ثاقبتين. وقال بالانكليزية «مرحبا». كان ذلك بالضبط ما رواه صديق عراقي عن اجتماعه بصدام حسين.

دخلنا قاعة استقبال كبيرة مفروشة بمقاعد وكراس وطاولات ذهبية شائعة جدا في المنازل الميسورة في الشرق الاوسط. وكان الوزير الصحاف ينتظرنا في الطرف البعيد من القاعدة. كان هناك شخصان آخران حاضران، هما مترجما الرئيس. عندما دخل تجمد الجميع. ران على المكان صمت تام الى ان طلب منا الرئيس الجلوس. كنت على يمينه مباشرة، وكان الاخرون على مسافة ابعد قليلا. نظر باهتمام الى زائره وكرر الترحاب بالعربية هذه المرة. كانت تلك كلمات ودية لكن صوته بدا باردا وخلا وجهه من التعابير. شكرته وتابعت الحديث لأعرف ان كان بوسعي اختراق القناع الذي بدا ان مضيفي يرتديه. قلت: «انني ادرك يا سيادة الرئيس انني اثير المشاكل في تولي مسؤولياتي كمنسق للامم المتحدة في العراق»! وقد حققت هدفي. نظر الي مندهشا. لمن كنت تثير المشاكل؟ من الواضح ان وزير الخارجية لم يشر الى ذلك في الموجز الذي قدمه اليه عني. ارتسمت على وجهه ابتسامة عابرة تلتها دعوة لأشرح له كيف ارى الاوضاع في العراق. كان ذلك طلبا طويلا. فهناك الكثير مما يمكن ان اقوله لرئيس الدولة عن السكان الذين يعيشون في ظروف غير انسانية. هل تحدثت عن وحشية النظام؟ وانتهاكات حقوق الانسان؟ واسلحة الدمار الشامل؟ وحملة حلبجة والانفال سنة 1988 في شمال العراق او محنة عرب الاهوار في جنوب العراق؟ ومعاملة رجال الدين الشيعة؟ لا، لم افعل ذلك. ولم انتهز الفرصة لانتقاد السياسات الامريكية ـ البريطانية او عمل مجلس الامن الدولي. ربما كان مثل هذا الانتقاد يخفف من احباطاتي لكنني اعرف انها لن تحدث فرقا. بدلا من ذلك قررت ان اتوجه الى المشاكل التي تتعلق بشكل مباشر ببقاء الناس على قيد الحياة وعدم كفاية برنامج النفط مقابل الغذاء. وشمل ذلك الحاجة الى زيادة تمويل التعليم، ووضع شباب العراق الذين هم الاكثر تعرضا للعقاب الناتج من النزاع والحاجة الملحة الى قيام الحكومة العراقية والامم المتحدة بالغاء بيروقراطية البرنامج.

سمعت ان صدام حسين يمكن ان يكون مستمعا جيدا. وأتيحت لي الفرصة للتحقق من ذلك. لاحظت مدى اهتمامه بمتابعة ما اقول. كان المترجمان ينقلان من الانكليزية الى العربية والعكس، ويتناوبان على ذلك كل خمس دقائق. وكان صدام يتدخل بين الحين والآخر ليصحح ترجمتهما. شعرت بالتسلية، وتساءلت ما إذا كان وجودهما زائدا على الحاجة، فقد بدا انه يفهم كل كلمة اقولها بالانكليزية، او على الاقل اراد الا ينسى احد، حتى في هذا الوضع، من هو الزعيم. وقد افادني ذلك في كسب بعض الوقت للتأمل فيما اقوله ثانية. وعندما فرغت من مراجعة الوضع الانساني والبرنامج الانساني وعيوبه، كنت متلهفا لان اثير نقطة مهمة جدا بالنسبة لي. اخرجت من جيب بدلتي ما احمله معي دائما: ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وعرضتهما على الرئيس صدام حسين. «هذا هو يا سيادة الرئيس الاساس الذي انقد عملي وفقا له». لم اكن واثقا مما اذا كان قد فهم ما اردت ان انقله اليه، وتحديدا ان هذه ادوات عالمية ينبغي على جميع الاطراف، بمن فيهم هو نفسه، الالتزام بها.

اجاب صدام حسين بالقول: «ما قلته لي ليس رسالة صغيرة، لا سيما انها تأتي من فرد لا من مؤسسة». وتبع ذلك عرض طويل ومفصل من قبل صدام حسين عن الوضع في الشرق الاوسط وانه يأسف لان «القوات الاجنبية قسمت حكومات الامة العربية» «غير ان الامة العربية تدعم النضال العراقي». وفوجئت عندما نظر الي وقال: «أريد ان اشكرك مرتين، الاولى على ضميرك وقلقك على الشعب العراقي، والثانية على الأمل الذي تقدمه للعراقيين بأنهم ليسوا وحدهم في نضالهم». واشار الرئيس ايضا الى ما اسماه القوة الداخلية للشعب العراقي وقناعته بأنه سيتغلب على جميع العقبات التي تواجهه. وعندما ابلغت الأمين العام كوفي عنان عن هذا الاجتماع الذي تبين انه استغرق 90 دقيقة، اشرت الى ان صدام حسين بدا مسترخيا ومتأملا وفلسفيا، وغالبا ما استعمل لغة لينة ومرحة. وقد ابلغني صدام حسين في معرض حديثه انه قرر «انني وعائلتي لن نحتاج الى فيزا لزيارة العراق» وتابع قائلا، «ولن تخضع امتعتك للتفتيش». عبرت عن شكري لهذه «الالتفاتة الرئاسية» لكن لم يسعني الا ان اسأله كيف سيتم التعامل مع «امتعتي الفكرية».

لم يكن وزير الخارجية الصحاف قد قال شيئا حتى الآن. ولم يفش وجهه ما اذا كان يعتقد بأنني تماديت في مداخلتي التهكمية الى حد ما. على اي حال، طمأنني صدام حسين بابتسامة عريضة بأنه لن يتم التعرض لمتاعي الفكري ايضا.

لم اعد اذكر كيف دخل موضع الوزن الزائد الى حوارنا. فقد اعتقد صدام حسين ان من المهم ان اعرف بأنه اصدر امرا بألا يزيد خصر اي من اعضاء الحكومة، وكلهم من الرجال، عن مقياس معين، وأوضح مبتسما ان طارق عزيز «حقق ذلك بصعوبة». كان بوسعي التفكير بآخرين في حكومته لا يستجيبون لهذا المعيار مثل طه ياسين رمضان، احد نائبي الرئيس الذي يتميز ببروز بطنه والمسدس الأسود الذي يزين بشكل مخيف بدلته العسكرية.

كان هذا الرجل يملك هالة الزعامة، ويتحدث بثقة عن المعركة التي يخوضها شعبه والتي سيخرج منها مظفرا في النهاية. بدا عقله التحليلي والواضح ظاهرا عندما نقل الى زائره احساسه بالتاريخ. وهو الرجل نفسه الذي يقف متهما بارتكابه اعمالا وحشية لا يمكن تخيلها. لم يبد ذلك القاتل الذي تسبب بموت الآلاف، او من اباد بالغاز ابناء بلده من الاكراد بمن فيهم النساء والاطفال. لقد ابلغنا بأنه اطلق النار شخصيا على اعضاء حزب البعث الذين لم يعد يعتبرهم مخلصين له، وأمر بتعذيب كل من بدا انه ينتهك «قوانينه»، وانه عاقب عائلات الفارين من الجيش بأكملها وارتكب انتهاكات اخرى غير معروفة لحقوق الانسان في العراق، يعاونه في ذلك ولداه عدي وقصي. لم يخطر ببالي في ذلك الوقت ان الشياب الغربية الحديثة التي كان صدام حسين يرتديها تكسو رجلا اصله من قرية صغيرة تدعى العوجة، على مقربة من مدينة تكريت الشهيرة وانه لم يتخل قط عن ارتباطاته العشائرية. ومع انه يأتي من خلفية متواضعة واسرة فقيرة، قاده اندفاعه والتزامه العميق بالوطنية العراقية والقومية العربية لأن يصبح رئيس العراق في سنة 1979 وهو بسن الثانية والاربعين. وبقي طوال السنوات الاربع والعشرين التالية زعيما يحكم كشيخ عشيرة اكثر منه كرجل دولة معاصر.

تروى قصة توضح ان صدام حسين في بغداد بقي دائما الرجل ذا العقلية العشائرية القادم من الريف. في اوائل سنة 2003 دعا صدام حسين الى العراق سفراءه في 50 بلدا لتقيم علاقات دبلوماسية مع العراق. التقى اثنان منهما، الدكتور محمد الدوري، سفير العراق الى الامم المتحدة في نيويورك والدكتور سمير النعمة الذي يمثل العراق كسفير الى الامم المتحدة بجنيف، صدام حسين بحضور وزير الخارجية آنذاك ناجي صبري الحديثي والسفير الدكتور مظفر أمين، رئيس قسم رعاية المصالح العراقية في السفارة الاردنية بلندن. ابلغ السفيران الى الامم المتحدة صدام حسين ان العراق لم يسدد ما يستحق عليه الى الامم المتحدة منذ عدة سنوات، ونتيجة لذلك فقد حقوقه بالتصويت. فسأل صدام حسين، «وكم يتوجب علينا». وكان الجواب «سبعة عشر مليون دولار». التفت صدام حسين الى وزير خارجيته وقال «ادفعها يا ناجي». واغلقت القضية بالنسبة الى صدام حسين. كان العراق يمتلك هذه الموارد بالفعل ويريد دفع مستحقاته الى الامم المتحدة لكن الحكومة الامريكية حالت دون ذلك سنة اثر سنة. اخيرا في كانون الاول (ديسمبر) 2000، اقر مجلس الأمن بموافقة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استخدام 15 مليون دولار من عائدات النفط العراقي لتسديد متأخراته. ومع ذلك حالت هاتان الحكومتان في النهاية دون تطبيق قرارهما!

بعد التقاط الصور رافقني صدام الى السيارة التي تنتظرني وتصافحنا. وقد حررتني نظراته الثاقبة وانطلقت السيارة مبتعدة. كانت تماثيل صدام حسين الموضوعة في اماكن استراتيجية من بغداد اكبر عدة مرات من البشر العاديين. وكان المقصود بذلك تذكير الجميع، عراقيين وغير عراقيين، بأنه لا يمكن ان يقارن بالبشر ذوي الحجم العادي. كانت صوره معلقة في كل مكتب وملصقات صوره في كل زاوية وركن، والتماثيل الحجرية والصور الفسيفسائية والجداريات امام كل مبنى حكومي من مدخل معرض بغداد التجاري الى نصب الرشيد الحربي. وكانت صوره تراقبنا في فندق الرشيد ومستشفى اليرموك العام وجامعة المستنصرية وغيرها من الاماكن. فجأة بعد لقائنا، اصبحت هذه التجليات لرجل فقد الاتصال بشعبه، وآثر العزلة للمحافظة على حياته، ذات وجه مألوف بالنسبة لي. طاردني الوجه وكذا ما اذا كان يمكن اقناع هذا الرجل، ولو بعد سنوات من الديكتاتورية، بتغيير اتجاهه واتباع الاتفاقات والمواثيق والاعلانات الدولية التي وقعت عليها حكومته وصدقتها من أجل رفع نير الاضطهاد عن شعبه.

هل حاول المجتمع الدولي بما فيه الكفاية؟ وهل عليهم مواصلة مسعاهم على الرغم من الادلة على الكثير من الاخطاء والمزاعم بارتكاب اسوأ الجرائم ضد الشعب العراقي والبشرية؟

في حزيران (يونيو) 1991، عينت الامم المتحدة ماكس فان در ستويل وهو وزير خارجية دانمركي سابق، اول مقرر خاص للجنة حقوق الانسان الخاصة بالعراق. وقد حاول فاندر ستول حتى استبداله في سنة 2000 باندرياس مافروماتيس وهو وزير خارجية سابق لقبرص، احداث تغييرات في وضع حقوق الانسان في العراق من خلال تقاريره والضغط الناتج من اجل التغيير. لكنه فشل للاسف بسبب قراره الالتزام بشدة بالحدود التي وضعتها الامم المتحدة لهذه المهمة الصعبة وعناد السلطات العراقية.

لقد نظر اندرياس مافروماتيس الى حقوق الانسان في سياق مختلف عن الانتهاكات الحكومية فحسب. وبالتالي تجنب علاقات التصادم مع بغداد التي فاقمها فاندر ستول فوجد استعدادا اكبر للتعاون من قبل حكومة صدام حسين. وكان يذكر المجتمع الدولي باستمرار بأن العقوبات الاقتصادية تديم الافتقار الى حقوق الانسان في العراق. وقد طمأن ذلك العراقيين بأنه لا يسعى الى تنفيذ اجندة موضوعة مسبقا.

جرى تمرير عقوبة الاعدام من دون تردد، لا على المتهمين بنشاط ارهابي او الفرار من الجندية فحسب، وانما ايضا على الاشخاص الذين «يسيئون التصرف» سياسيا، بمن فيهم الذين «يخفون عمدا» الارتباطات السياسية السابقة والانتماءات». ويبدو انه تم تغطية كل وضع محتمل «بأحكام العقوبة» القانونية اللاانسانية.

في اعقاب حرب الخليج 1990، جرى تشديد هذه القوانين التي على الشعب العراقي التزامها. وقد وافق البعثيون على ذلك دون تردد. واشاروا الى ان العراق اجبر، اثناء سنوات العقوبات الاقتصادية والحظر العسكري ومنطقتي حظر الطيران، على العيش في حالة حرب.

وارجعوه الى ما يقوم به جيران العراق، وبخاصة ايران والكويت والولايات المتحدة، من اعمال معادية ومخلة بالسلام. ورأوا ان انعدام الامن الناشئ في العراق، بما في ذلك معدلات الجريمة، لم يترك للحكومة خيارا سوى ادخال تدابير قاسية كتلك التي تعكسها المراسيم الرئاسية. وقد طبقت هذه المراسيم لتحذير السكان من ان على حكومة صدام حسين ان تكون قاسية من اجل المصالح الاوسع للأمة. ورأوا ايضا ان قوانين العراق المماثلة للشريعة، والتي تشمل بتر الاطراف او الفلقة (الضرب على باطن القدمين)، لا تختلف عن تلك التي تطبقها الحكومات الاخرى في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية.

لا يمكن ان تكون ظروف الحالة الطارئة في العراق وممارسة بلدان اخرى في الشرق الاوسط هذه القوانين غير الانسانية عذرا للحكومة العراقية في اعمالها الخاطئة والخطرة ضد شعبها.

من المبكر جدا التوصل الى فهم نهائي ومحدد لمقدار الجرائم التي ارتكبتها الحكومة ضد السكان المدنيين. ومن المبكر ايضا تحديد عدد الضحايا، القتلى او الذين لا يزالون احياء. ولا شك في انه ستجري ابحاث في السنوات المقبلة لمعرفة اعداد الاكراد الذين تمت «تصفيتهم» او «نقلهم»، وعدد الضحايا الشيعة، وعدد المعدان (عرب الاهوار) الذين نقلوا او قتلوا، وعدد التركمان الذين أبعدوا عن اراضيهم او اعدموا، باعتبار ذلك مكونا ضروريا من مكونات عملية المصالحة الوطنية الصعبة.

مع ذلك، ثمة عدد من الاستنتاجات التي يستطيع المرء التوصل اليها. اولا، لم يكن الشعب العراقي وحده يعيش في حالة خوف دائم، بل كانت الحكومة العراقية تعيشه ايضا. وذلك من الاسباب التي ادت الى وضع هذه القوانين القاسية والجائرة.

ومن الخطأ بالطبع القول انها طبقت على الجميع باستثناء السنة. فقد كان كل من يظهر شيئا من المعارضة لحكومة صدام حسين، بمن فيهم السنة، يواجه عقوبات قاسية.

وكانت شبكة المخابرات متعددة الطبقات تغطي كل من يعيش في العراق، بمن فيهم الاجانب بالطبع. ومن العواقب الاخرى لهذه السياسة التي تشمل الجميع ان من المتعذر الحصول على ادلة ملموسة عن الاساءة لحقوق الانسان في العراق.

كان جزء كبير من صورة حقوق الانسان التي يقدمها فان در ستويل تتعلق بمأساة ابعاد الاكراد عن اراضيهم. وقد نتج عن ذلك تشريد العديدين الى واحدة من محافظات دهوك واربيل والسليمانية او نقلهم الى جنوب العراق الى مناطق بعيدة عن الوطن الكردي التقليدي. واشير الى الهجوم الذي شنته في 1987 ـ 1988 القوات العراقية على البلدات والقرى الكردية في ما اصبح يعرف باسم حملة الانفال كمثال رئيسي على معاملة صدام حسين الوحشية لشعبه. وليس هناك ادنى شك في الاعمال الوحشية التي ارتكبتها الحكومة العراقية ضد الاكراد في السنوات السابقة على فرض العقوبات الاقتصادية. وهناك وثائق كافية للحكومة العراقية تمثل ادلة ادانة ذاتية.

ويجب الا تحرفنا هذه الاشارة عن وحشية تعامل الحكومة مع حملة الانفال بل تسلط الضوء على الحاجة الى مزيد من الابحاث في هذه الفترة من التاريخ العراقي.

لم يكن الشعب العراقي وحده يعيش في حالة خوف دائم، بل كانت الحكومة العراقية تعيشه ايضا. وذلك من الاسباب التي ادت الى وضع قوانين قاسية وجائرة..... ومن الخطأ بالطبع القول انها طبقت على الجميع باستثناء السنة.. فقد كان كل من يظهر شيئا من المعارضة لحكومة صدام حسين بمن فيهم السنة، يواجه عقوبات قاسية....

* منسق الأمم المتحدة للشؤون الانسانية، وقد استقال احتجاجا على تجاوز القوانين الدولية والإنسانية في معاقبة العراق إرضاء للولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية.